النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية ودورها في تعزيز الشمول المالي

Les guichets islamiques dans les banques conventionnelles et leur rôle dans la promotion de l'inclusion financière

خضير عقبة*

جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي– الجزائر

Khedir-okba@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام: 2021/09/06 تاريخ القبول للنشر:2021/09/11 تاريخ النشر:2021/10/20

ملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على دور النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في تعزيز الشمول المالي من حيث استعراض المفاهيم الأساسية للنوافذ الإسلامية والخدمات التي تقدمها بالإضافة إلى التعرض إلى مفهوم الشمول المالي وأهدافه وأهميته الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.

حيث تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتحليل الجوانب المختلفة للشمول المالي والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، وخلصت الدراسة إلى أن التمويل عن طريق النوافذ الإسلامية يعطي خيارات متعددة خاصة للفئات المحرومة من التمويل في البنوك التقليدية وذلك من الخدمات التي تقدمها النوافذ الإسلامية، فهي تساهم بشكل كبير في انتشار الشمول المالي في المجتمع.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، النوافذ الاسلامية، الصيرفة الاسلامية، منتجات مالية، الثقافة المالية.

تصنيف JEL: G21 ؛ G01 ؛ F33 ؛ E50

Abstract:

The study aims to identify the role of Islamic windows in traditional banks in promoting financial inclusion in terms of reviewing the basic concepts of Islamic windows and the services they provide, in addition to exposure to the concept of financial inclusion, its objectives, and its economic and social importance in society.

Where the study relies on the descriptive analytical approach to study and analyze the various aspects of financial inclusion and Islamic windows in traditional banks, and the study concluded that financing through Islamic windows gives multiple options, especially for groups deprived of financing in traditional banks, and that is one of the services provided by Islamic windows. Significant spread of financial inclusion in society.

Keywords Financial inclusion, Islamic windows, Islamic banking, financial products, financial culture

Jel Classification Codes: G21 ؛ G01 ؛ F33 ؛ E50

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

حققت صناعة التمويل الإسلامي في السنوات الأخيرة نموا هو الأسرع في النظام المالي العالمي، ولا يزال التمويل الإسلامي يشهد نموا متسارعا كونه يمتلك العديد من المقومات التي تحقق له الأمن والأمان وتقليل المخاطر. ويتعلق بتحسين نوعية الخدمات وإبتكار منتجات جديدة للوصول إلى قاعدة أوسع من الزبائن.

إن ما شهدته المؤسسات المالية الإسلامية من استقرار جعل من المسؤولين البنكيين بالبحث في آليات وصيغ التمويل والمشاركات الإسلامية والبحث في كيفياة الاستفادة من الخصائص المالية الايجابية التي تميزها عن التعاملات التقليدية .فقد اتجهت العديد من البنوك التجارية للدخول إلى عالم الصيرفة الإسلامية، ولكن اختلفت في مدخلها في العمل البنكي الإسلامي، فقد توجهت إلى فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية، وذلك من أجل تحقيق الأرباح، إضافة إلى جذب شريحة من العملاء من المعاملات المتوافقة والشريعة الإسلامية.

يشكل الشمول المالي والمصرفي هدفا إستراتيجيا جديدا للاقتصاديات العربية من أجل تحقيق التكامل بين الاستقرار المالي والنزاهة المالية والحماية المالية للمستهلك، يرتبط تعظيم منافع تعزيز الشمول المالي بمدى القدرة على تطوير منتجات وخدمات مالية مبتكرة ومناسبة تعزز من فرص وصول جميع فئات وشرائح المجتمع إلى التمويل.

في هذا الإطار، حظيت صناعة الخدمات المالية الإسلامية في السنوات الأخيرة باهتمام متزايد في سياق سياسات تعزيز الشمول المالي، لما تمثله هذه الخدمات من نافذة مهمة يمكن من خلالها توسيع فرص الوصول للتمويل، وانطلاقا مما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية: كيف تساهم النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في تعزيز الشمول المالي ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم التطرق إلى المحاور التالية:

- ✓ المحور الأول : النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية.
- ✓ المحور الثاني : ماهية الشمول المالي.
- ✓ المحور الثالث: مساهمة النوافذ الإسلامية في الشمول المالي.

2. النوافذ الاسلامية في البنوك اتقليدية:

2. 1. نشأة النوافذ الاسلامية: لقد شهد الربع الأخير من القرن العشرين بروز ظاهرة اتجاه العديد من المصارف الربوية لإنشاء نوافذ تابعة لها تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية، وقد نمت هذه الظاهرة وتزايد الإقبال عليها حتى أصبحت من الأهمية.وإن فكرة إنشاء فروع ونوافذ للمعاملات الإسلامية التابعة للبنوك التجارية تعود إلى بداية ظهور البنوك الإسلامية، فعندما بدأت فكرة إنشاء البنوك الإسلامية تنتقل من الجانب النظري إلى الواقع العملي في مطلع السبعينات قامت بعض البنوك التجارية بالتصدي لهذه البنوك ومحاولة التشكيك في مصداقية العمل فيها والأساليب الاستثمارية التي تطبقها، وعندما باءت تلك المحاولات بالفشل تقدمت بعض البنوك التجارية باقتراح فتح فروع تابعة لها تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية.

إلا أن هذا الاقتراح لم يصل إلى حيز التطبيق إلا عندما أدركت البنوك التجارية مدى الإقبال على البنوك الإسلامية وحجم الطلب المتنامي لمختلف شرائح المجتمع على الخدمات المصرفية الإسلامية .عندها قررت بعض البنوك التجارية خوض غمار هذه التجربة فقامت بإنشاء فروع تابعة لها تتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية. (متولي،1984،ص80)، وقد كان مصرف مصر في طليعة البنوك التجارية التي اتجهت إلى إنشاء فروع تقدم خدمات مصرفية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، حيث قام بنك مصر في عام 1980 م بإنشاء أول فرع يقدم الخدمات المصرفية الإسلامية وأطلق عليه اسم" فرع الحسين للمعاملات الإسلامية.

وفي المملكة العربية السعودية كان للبنك الأهلي التجاري السبق في خوض غمار هذه التجربة حيث قام في عام 1987 م بإنشاء أول صندوق استثماري يعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وهو صندوق المتاجرة العالمية في السلع، ثم تلي ذلك قيام البنك بإنشاء أول فرع إسلامي وكان ذلك في عام 1990م، ونظرا للإقبال المتزايد على هذا الفرع قام البنك الأهلي بإنشاء عدة فروع لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية،ومع التوسع في إنشاء الفروع الإسلامية قام المصرف في عام 1992 م بإنشاء إدارة مستقلة للإشراف على تلك الفروع التي تجاوز عددها ست وأربعون فرعا إسلاميا موزعة على مختلف مدن المملكة. (الشريف، 2003،ص06).

وفي الجزائر دخلت الصيرفة الإسلامية بعد إصدار قانون النقد والقرض 90/ 10 الذي فتح المجال أمام البنوك الوطنية والأجنبية للدخول إلى السوق الجزائرية، حيث سجل دخول بنك البركة الجزائري هو أول بنك إسلامي برأس مال مختلط (عام و خاص) بمساهمة بنك الفلاحة و التنمية الريفية (الجزائر) و مجموعة البركة المصرفية (البحرين), تم إنشائه في 20 ماي1991 (موقع بنك البركة، 2021). وبعد فترة طويلة تم إنشاء بنك ثاني وهو بنك السلام تم إعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة (موقع بنك السلام، 2021)، وتواصلت جهود الجزائر في تبني الصيرفة الإسلامية باعتمادها على مجموعة من الصلاحيات،كانت بدايتها بإصدار النظام 02 - 18 المؤرخ في 26 صفر 1440 الموافق ل04 نوفمبر 2018 الذي يسمح بفتح نوافذ إسلامية على مستوى البنوك التقليدية،لتدعم العملية تم إصدار النظام 20 - 02 الذي يشرح عمليات تبني النوافذ السلامية في المنظومة المصرفية الجزائرية وسبل تطبيقها تلبية لمتطلبات واحتياجات زبائن هذا النوع من العمليات.

2.2. مفهوم النوافذ الاسلامية: اختلفت التعريفات للنوافذ الإسلامية في إيصال المعنى الاصطلاحي للنوافذ وذلك حسب زاوية النظر إليها فقد عرفها بعضهم على أنها" إدارات مستقلة داخل مؤسسات الصيرفة التقليدية ذات هيئة تشريعية تقوم بإجازة منتجاتها ومراقبتها. (الدخيل، 2013،ص50).

، تعرف النافذة الإسلامية حسب مجلس الخدمات المالية الإسلامية عل أنها "جزء من مؤسسة خدمات مالية تقليدية،بحيث قد تكون فرعا أو وحدة متخصصة تابعة لتلك المؤسسة توفر خدمات إدارة الأموال(حسابات الإستثمار)، وخدمات التمويل والاستثمار التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية. (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2015،ص44-45)

وقد عرفت بأنها"قيام البنك التقليدي بتخصيص جزء أو حيز في الفرع التقليدي لكي يقدم المنتجات المصرفية الإسلامية إلى جانب ما يقدمه هذا الفرع من المنتجات التقليدية. (مصطفى، 2006،ص 10)

تمتاز النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية بمجموعة خصائص تنفرد بها عن غيرها من وسائل الصيرفة الأخرى من مصارف مستقلة أو فروع تابعة لمصارف تقليدية .ويمكن تلخيص هذه الخصائص فيما يأتي (الشريف،2003،ص 14-15):

- ✓ طبيعة عمل الفروع الإسلامية وجميع الأنشطة التي تقوم بها يراعى فيها أن تكون متفقة مع أحكام الشريعة، أما الفروع الأخرى التقليدية فإن طبيعة عملها تقوم أساسا على الفائدة الربوية؛
- ✓ يخضع العديد من الفروع الإسلامية لمراقب شرعي أو هيئة رقابة شرعية، وهذا غير وارد بالنسبة للبنوك التقليدية؛
- ✓ تمثل أهم صيغ وأساليب الاستثمار في النوافذ الإسلامية في المضاربة والمشاركة والمرابحة والاتجار، فيما يقتصر الأمر في الفروع التقليدية على صيغة واحدة وان اختلفت صورها ومسمياتها وهي منح القروض الربوية؛
- ✓ حسابات الاستثمار في الفروع الإسلامية تتضمن تنظيم العلاقة مع الفرع الإسلامي والعميل على أساس عقد المضاربة الشرعية، أما في الفروع التقليدية فالعلاقة مع الفرع والعميل هي علاقة دائن ومدين؛

- ✓ عند حاجة النوافذ الإسلامية إلى التمويل يقوم البنك لتقليدي بإيداع وديعة استثمارية لديه على أن تكون خاضعة للربح والخسارة مثله في ذلك مثل أي مودع آخر.

3.2. أهداف النوافذ الاسلامية: يمكن إجمال أهم الأهداف لإقامة هذه الفروع والنوافذ، كما بينها الكثير من الباحثين، في:

- ✓ العناية بمقاصد الشريعة من إعمار الأرض، وتحقيق التوزيع العادل للثروة، حتى لا تكون دولة بين الأغنياء؛
- ✓ استبدال الحلال بالحرام في المعاملات المصرفية؛
- ✓ توسيع قاعدة المشاركة فالاقتصاد؛
- ✓ إعادة النظام الإسلامي للحياة الاقتصادية؛
- ✓ تحقيق الربح وفق منهج المشاركة ووفق التوجه الإسلامي؛
- ✓ تشجيع الاستثمار ومحاربة الاكتناز عن طريق إيجاد فرص عدة للاستثمار، وصيغ تتناسب مع الأفراد والشركات؛
- ✓ تحقيق تضامن فعلي بين أصحاب الفوائض المالية وأصحاب المشروعات المستخدمين لتلك الفوائض، وذلك بربط عائد المودعين بنتائج توظيف الأموال لدى هؤلاء المستخدمين ربحا أو خسارة، وعدم قطع المخاطرة وإلقائها على طرف دون آخر؛
- ✓ تنمية القيم العقائدية، والأخلاقية في المعاملات، وتثبيتها لدى العاملين والمتعاملين معها؛
- ✓ مساعدة المتعاملين معها على أداء فريضة الزكاة على أموالهم، والقيام بدورها في المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

4.2. أسباب ودوافع إنشاء النوافذ الإسلامية: لقد تعددت الآراء حول الأسباب التي دعت العديد من المصارف التقليدية لإنشاء فروع تتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، إذا كان الدافع وراء إنشاء البنوك الإسلامية التخلص من الربا وإقامة نظام اقتصادي إسلامي، فإن الدافع لفتح النوافذ الإسلامية لا يعدو أكثر من انتهاز فرصة دخول سوق جديد وأرباح محتملة (Khreis, 2014,p148). وهذه الأسباب وإن اختلفت من مصرف لآخر، إلا أنو بشكل عام يمكن حصر أهمها فيما يلي (شحاتة، 2000):

- ✓ رغبة المصارف التقليدية في تعظيم أرباحها وجذب المزيد من رؤوس الأموال الإسلامية للاستحواذ على حصة كبيرة من سوق رأس المال؛
- ✓ تلبية الطلب الكبير والمتنامي على الخدمات المصرفية الإسلامية، حيث إن شريحة كبيرة من الأفراد في كثير من المجتمعات الإسلامية تتحرج من التعامل مع المصارف الربوية؛
- ✓ الحيلولة دون تزايد الحاجة لإنشاء المزيد من المصارف الإسلامية؛
- ✓ المحافظة على عملاء المصارف الربوية من النزوح إلى المصارف الإسلامية؛
- ✓ حب المنافسة والتقليد وعدم الرضا بغياب اسم المصرف عن هذا الميدان الجديد؛
- ✓ سهولة سيطرة المصرف الرئيسي على النافذة بالنسبة للسيطرة على مصرف مستقل، هذا بالإضافة إلى سهولة الإجراءات القانونية لإنشاء نافذة مقارنة مع مصرف جديد؛
- ✓ وبالإضافة إلى الأسباب السابقة والتي تركزت بشكل أساسي في الجانب المادي وروح المنافسة ، إلا أنو يجب عدم التقليل من الجانب العقائدي، إذ أن بعض المصارف التقليدية يحركها في إنشاء النوافذ الإسلامية بصفة أساسية الرغبة في التحول التدريجي نحو العمل بالنظام المصرفي الإسلامي؛

- ✓ بالنسبة للمصارف التقليدية في الدول الغربية فإن التزايد المستمر والكبير في أعداد المسلمين في تلك الدول ورغبتهم للتعامل وفق النظام المصرفي الإسلامي هو السبب الرئيسي وراء إنشاء تلك المصارف لنوافذ تتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية للاستفادة من أموال المسلمين هناك.

3. ماهية الشمول المالي:

1.3. نشأة الشمول المالي: ظهر مصطلح الشمول المالي Financial inclusion (عكس الإقصاء المالي) لأول مرة في العام 1993 في دراسة ليشون وثرفت عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية (Zins & weil, 2016,p46-47).فزاد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في عام 2008 بشكل مضطرد عبر سياسات منفذه تستهدف وصول جميع الفئات في المجتمع إلى الخدمات المالية واستعمالها والإفادة منها، إذ تمكنها من العمل بصورة صحيحة عبر حث مزودي الخدمات المالية على توفير خدمة منوعة وبكلفة منخفضة (الأمين، 2017،ص30). وقد أصبح تعميم الخدمات المالية وسهولة وصولها إلى كافة فئات المجتمع ركيزة أساسية عدها البنك الدولي من أجل محاربة الفقر وتعزيز الرخاء المشترك.

فمن اجل ذلك قام البنك الدولي في عام 2011 بتدشين البنك قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي بتمويل من مؤسسة بيل ومليندا جيتس، والتي تعد أشمل قاعدة بيانات في العالم عن كيفية قيام البالغين بالادخار والإقراض وسداد المدفوعات وإدارة المخاطر المالية، وتغطي قاعدة البيانات التي تعتمد على بيانات المسموح الاستقصائية التي يتم جمعها بالتعاون مع مؤسسة جالوب" Gallup"، أكثر من 140 بلدا حول العالم (تقرير البنك الدولي،2017،ص01).

وأطلق البنك الدولي في عام2013 مجموعة من البرامج العالمية للإفادة من الابتكارات وتقديم الخدمات المالية والتركيز على مدفوعات التجزئة المبتكرة ونظام الدفع ، فاتسع مفهوم الشمول المالي بمرور الزمن ، كونه نظام مالي كامل يخدم السكان الفقراء ومنخفضي الدخل، فهو نظام مالي جديد أكثر طموحا وتطويرا ، فقد لفت انتباه الحكومات، والمؤسسات المالية الدولية، وهيئات العمل الخيري، والجهات المصرفية الرئيسة النجاح الذي حققه ، فعملت على تطبيق الشمول المالي (عبد الله،2016،ص15) وأعقبت الجولة الأولى من المسوح الاستقصائية جولة ثانية في عام 2014 وأخرى ثالثة في عام 2017. وقد أصبحت قاعدة البيانات هذه ركيزة أساسية للجهود العالمية الرامية إلى تشجيع الشمول المالي.

2.3.مفهوم الشمول المالي: يعرف الشمول المالي "على أنه تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بتكاليف معقولة على العدد الأكبر من المجتمعات والمؤسسات والأفراد، خصوصا شرائح الدخل المنخفض في المجتمع، على عكس الإقصاء المالي الذي يستثني هذه الشرائح (اتحاد المصارف العربية،2015،ص419).

وعرفته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD) والشبكة التثقيف الدالي (INFE) المنبثقة عنها الشمول المالي بأنه "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكاف، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي (مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية،2015،ص03).

كما يمكن تعريفه" على أنه إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده وبالأخص تلك المهمشة منها، من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، وخدمات الدفع والتحويل وخدمات التأمين ، وخدمات التمويل والائتمان وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة وبأسعار منافسة وعادلة، وبالإضافة إلى

العمل على حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيع تلك الفئات على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم (البنك المركزي الجزائري،2018،ص01).

3.3. أهمية الشمول المالي: أصبح الشمول المالي محور اهتمام العديد من الحكومات والجهات الرقابية وهذا لأهميته في تحقيق العديد من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، وتتجلى أهميته الشمول المالي فيما يلي (البنك المركزي المصري، 01):

- ✓ الشمول المالي سبب رئيسي للنمو الاقتصادي للدولة والاستقرار المالي، ولضمان تحسن الحالة الاقتصادية للدولة يجب عدم استبعاد فئات كبيرة من المجتمع من القطاع المالي الرسمي؛
- ✓ الشمول المالي يضمن أن المؤسسات المالية تطور منتجاتها وتسعى للمنافسة فيما بينها وبالتالي يضمن تقديم منتجات مالية ارخص وأسهل وتراعي مصلحة المستهلك؛
- ✓ الشمول المالي يهتم بشرائح كبيرة في المجتمع، وخصوصا الشرائح المهمشة التي لا تجد منتجات مالية رسمية تناسب احتياجاتها، مثل الفقراء ومحدودي الدخل وخاصة المرأة وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر والأطفال والشباب وغيرهم؛
- ✓ الشمول المالي يضمن إن كل هذه الفئات تجد منتجات مالية مناسبة لاحتياجاتهم وظروفهم وهذا يؤدى لارتفاع مستوي المعيشة وبالتالي خفض معدلات الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي للأفراد وللدولة.

وللشمول المالي أهمية كبيرة للفرد والأسرة والمجتمع تكمن في (الطيب،2020،ص05):

- ✓ بالنسبة للفرد، يتيح الشمول المالي فرص أفضل لإدارة الأموال بشكل سليم وآمن ويفتح فرص للادخار لاستثمار في التعليم و الصحة وتأسيس المشروعات، وإدارة المخاطر، ومواجهة الصدمات المالية؛
- ✓ بالنسبة للأسرة، يساعد الشمول المالي على إدارة المدخرات وتجنب التقلبات المالية الطارئة واتخاذ قرارات الاستهلاك والادخار والاستثمار والتخطيط للمستقبل بشكل أفضل؛
- ✓ بالنسبة للمجتمع، يمكن الشمول المالي من توجيه المدخرات نحو الفرص الاستثمارية بما يساعد على تأسيس المشروعات وخلق المزيد من فرص العمل بالتالي زيادة مستويات الدخول وتحقيق النمو الاقتصادي، كما يتيح للجميع التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية

4.3. أهداف الشمول المالي: يتكاتف المجتمع الدولي لتحقيق هدف الشمول المالي لارتباطه الوثيق بالنمو الاقتصادي وبتحقيق أهداف من بين أهداف التنمية المستدامة، وفي مقدمته جهود مجموعة العشرين (G20) التي تبنت محور الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسة لدعم أهداف الت نمية المستدامة وتعزيز الاستقرار المالي، حيث تولي مجموعة العشرين اهتملما خاصالدعم وصول الشباب والمرأة والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة، وتتمثل أهداف الشمول المالي فيما يلي (بدر عجور،2017،ص20):

- ✓ تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعري المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية؛
- ✓ تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم؛
- ✓ تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي؛
- ✓ تمكين الشركات الصغيرة جدا من الاستثمار والتوسع؛
- ✓ خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاجتماعي.

4.4. مبادئ الشمول المالي: إعتمد قادة دول مجموعة العشرين (G 20) في قمة تورنت و المنعقدة في يونيو 2010 مبادئ للاشتمال المالي القائم على الإبداع والابتكار، وتستخدم هذه المبادئ من قبل الدول في إستراتيجيتها الوطنية للاشتمال المالي، وتستخدم رسميا من قبل هيئات وضع المعايير.

حيث قامت الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي المنبثقة عن مجموعة العشرين G20 بإصدار مبادئ عليا جديدة من أجل تعزيز الإدماج المالي الرقمي. وتوفر التكنولوجيات الرقمية حلو لا قوية من أجل توسيع فرص الحصول على الخدمات المالية لما يقدر بـ2 مليار من البالغين على الصعيد العالمي الذين لا يزالون مستبعدين من النظام المالي الرسمي. وتشمل المبادئ الثمانية التالية (عبد العزيز السن، 2019،ص20):

- ✓ تعزيز المنهجية الرقمية في الشمول المالي،حيث يتم تعزيز الخدمات المالية الرقمية كأولوية للقيادة بما في ذلك تطوير النظم المالية الشاملة، من خلال تنسيق ومراقبة وتقييم وطني للاستراتيجيات وخطط العمل؛
- ✓ التوازن بين الابتكار والمخاطر من أجل تحقيق الشمول المالي الرقمي،حيث يتعين تحقيق التوازن بين تشجيع الابتكار لتحقيق الشمول المالي الرقمي، وبين تحديد وتقييم ورصد إدارة المخاطر الجديدة؛
- ✓ توفير البيئة المواتية للإطار القانوني والتنظيمي من أجل الشمول المالي الرقمي؛
- ✓ توسيع البنية التحتية والنظام البيئي من أجل الشمول المالي الرقمي لتوفير خدمات مالية ورقمية آمنه وموثوقة ومنخفضة التكلفة لجميع المناطق الجغرافية ذات الصلة، خاصة المناطق الريفية المحرومة؛
- ✓ ترسيخ الممارسات المسؤولة للمالية الرقمية من أجل حماية المستهلك وذلك من خلال وضع نهج شامل لحماية المستهلك والبيانات؛
- ✓ تعزيز الوعي والتثقيف المالي والرقمي؛
- ✓ تسهيل وسائل التعريف بالعميل للخدمات المالية الرقمية؛
- ✓ رصد ومتابعة تقدم الشمول المالي الرقمية.

5.4. مخاطر الشمول المالي: للشمول المالي مخاطر متنوعة تواجهها المصارف، عبر حزمة من المخاطر تتجسد بالآتي (فؤاد خليل، 2016 ،ص55):

- ✓ عدم وجود البنية التحتية الضرورية للعمل على توسيع الشمول المالي؛
- ✓ عدم الاستعداد بالشكل اللازم والصحيح للبيئة التنظيمية والرقابة المواتية والقانونية؛
- ✓ وجود مخاطر أخرى متعلقة بالمصارف والتي تتمثل بإمكانية تخلي البعض منها عن جزء من معايير منح الائتمان، والذي يؤدي جراء ذلك إلى زيادة حدة المخاطر الائتمانية المتوفرة، إضافة إلى ذلك اختلاف في خصائص بعض الزبائن المستبعدين عن الزبائن الحالين من الخدمات المالية المتوفرة في المصارف؛
- ✓ المخاطر في تحديد هوية الزبائن، كالامتثال للضوابط يزيد من تكاليف الخدمة، عدم معرفة صورة الزبائن أو الموقع.

5. مساهمة النوافذ الإسلامية في الشمول المالي:

1.5. دور خدمات النوافذ الإسلامية في تعزيز الشمول المالي: إن انتشار مفهوم الشمول المالي لدى عدد كبير من الدول الإسلامية ذات الكثافة السكانية العالية، يساعد في توزيع نشاط الصيرفة الإسلامية في تلك البلدان ومن حول العالم. حيث يعتبر الشمول المالي هدف مشترك للكثير هذه الدول فهو يلعب دور بالغ الأهمية في الحد من الفقر وتقليص درجة التفاوت في الدخل وزيادة النمو الاقتصادي، وإن محدودية الموارد المالية وجفاف قنوات التمويل الذاتية، أدى الحكومة إلى اللجوء إلى

النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية من أجل تمويل الوحدات الاقتصادية، وبذلك يمكن لصيغ التمويل الإسلامية المساهمة في إنشاء مشروعات تنمية حقيقية تنبني على المشاركة واقتسام المخاطر، وتحارب الفقر، وتحث على التكافل الاجتماعي، وتعمل على تحقيق الأهداف التنموية والاجتماعية. فهي تعتبر كأحد أهم أطواق النجاة من هذه الظاهرة، وللمرونة العالمية التي تتسم بها الصيغ التمويلية التي تعتمدها في تلبية احتياجات العديد من القطاعات الاقتصادية، و تخص العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، و نتجات الآتية (المادة 5-11 من النظام رقم 2020، 2020):

- ✓ **المرابحة**: هي عقد يقوم بموجبه البنك أو المؤسسة المالية ببيع لزبون سلعة معلومة، سواء كانت منقولة أو غير منقولة، يملكها البنك أو المؤسسة المالية، بتكلفة اقتنائها مع إضافة هامش ربح متفق عليه مسبقا ووفقا لشروط الدفع المتفق عليها بين الطرفين.
- ✓ **المشاركة:** هي عقد بين بنك أو مؤسسة مالية وواحد أو عدة أطراف، بهدف المشاركة في رأس مال مؤسسة أو في مشروع أو في عمليات تجارية من أجل تحقيق أرباح.
- ✓ **المضاربة:** هي عقد يقدم بموجبه بنك أو مؤسسة مالية، المسمى مقرض للأموال، رأس المال اللازم للمقاول، الذي يقدم عمله في مشروع من أجل تحقيق أرباح.
- ✓ **الإجارة**: هي عقد إيجار يضع من خلاله البنك أو المؤسسة المالية، المسمى مؤجر تحت تصرف الزبون، المسمى مستأجر، وعلى أساس الإيجار، سلعة منقولة أو غير منقولة، يملكها البنك أو المؤسسة المالية، لفترة محددة مقابل تسديد إيجار يتم تحديده في العقد.
- ✓ **السلم** : هو عقد يقوم من خلاله البنك أو المؤسسة المالية الذي يقوم بدور المشتري بشراء سلعة، التي تسلم له آجلا من طرف زبونه، مقابل الدفع الفوري والنقدي.
- ✓ **الاستصناع :** هو عقد يتعهد بمقتضاه البنك أو المؤسسة المالية بتسليم سلعة إلى زبونه صاحب الأمر، أو بشراء لديصنع سلعة مصنع وفقا لخصائص محددة ومتفق عليها بين الأطراف، بسعر ثابت ووفقا لكيفيات تسديد متفق عليها مسبقا بين الطرفين.
- ✓ **حسابات الودائع:** هي حسابات تحتوي على أموال يتم إيداعها في بنك من طرف أفراد أو كيانات، مع الالتزام بإعادة هذه الأموال أو ما يعادلها إلى المودع أو إلى شخص آخر معين، عند الطلب أو حسب شروط متفق عليها مسبقا.
- ✓ **الودائع في حسابات الاستثمار:** هي توظيفات لأجل، تترك تحت تصرف البنك من طرف المودع لغرض استثمارها في تمويلات إسلامية وتحقيق أرباح.

تعتبر صيغة المرابحة من خلال آلية الوعد بالشراء من الوحدات الاقتصادية والوعد بالبيع من جهة التمويل تحقق ضمانا لجدية تنفيذ المشروعات. وإن استخدام عقود المشاركة وتقاسم المخاطر يعد بديلا عمليا وذا فعالية للتمويل القائم على الديون التقليدية، ويمكن لهذه الأدوات التمويلية التي يجري فيها مشاركة المخاطر أن تقدم التمويل الأصغر المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطية والتامين الأصغر لتعزيز فرص الحول على التمويل (جريدة الشرق الأوسط ، 2021).

أما صيغة المضاربة فهي تساهم في دعم قوي لتمويل قطاع الحرفيين والفلاحة والصناعات الصغيرة بجانب قطاع الفلاحة والتجارة، نظرا لما تعطيه هذه الصيغة من وزن للتملك فتخفف من عبء توفير الدفعات المقدمة وحتى نسبة المساهمة الذاتية المطلوبة في الأصول الإنتاجية للمشروعات الصغيرة من خلال تيسيرات التأجير التشغيلي والتملكي التي يتيح

خيارات الاستفادة المختلفة للمشروعات دون ضغوط ومتطلبات التمويل التقليدي (عبد الجواد،2015،ص31)، وينتقل بيع السلم إلى درجة متقدمة من التمويل المبكر لصاحب المشروع الصغير عندما يطبق بيع عاجل بآجل، أي ما يتيح الدفع المقدم مقابل تنفيذ المنتج أو الخدمة بمواصفات محدودة وبوقت معلوم وهو ما يقلل بدرجة كبيرة جدا من الاعتماد على موارد ذاتية ثابتة للمشروع، وبناء على ما تقدم فإن صيغ التمويل الإسلامية تضمن للحكومات تحقيق موارد لتمويل المشاريع وتحقيق الاحتواء الكامل لجميع رغبات التمويل للمشاريع، فهي توفر بديلا للأفراد والمؤسسات الذين أحجمو عن استخدام الخدمات المالية التقليدية الرسمية لأسباب شرعية أو أخلاقية أو مالية.

2.5. التحديات التي تواجه الشمول المالي: توجد العديد من التحديات التي تواجه النوافذ الإسلامية للوصول إلى الشمول المالي، ومن أهممها حيث إن هناك ضعف في الثقافة المالية لدى جمهور المتعاملين، وعدم وجود معرفة كافية من معظم الأطراف بطبيعة المنتجات الإسلامية وآلية تطبيقها. وقد ورد في المبادئ الرئيسة لتحقيق الشمول المالي الصادرة عن مجموعة العشرين أنه لتمكين العملاء من تحقيق الاستفادة المثلى من الخدمات المالية؛ فإنه لا بد من تطوير قدراتهم وثقافاتهم المالية وتمكين قدراتهم من خلال ما يلي (غربي، 2015،ص 123):

- ✓ **الثقافة المالية** :وهي القدرة على فهم المعلومات الأساسية عن المنتجات والخدمات المالية؛
- ✓ **القدرات المالية** :وهي تمكين العملاء من اتخاذ القرار المالي الذي يتناسب مع احتياجاتهم؛
- ✓ **آلية معالجة الشكاوى** :وهي القدرة على معالجة شكاوى العملاء من خلال آلية واضحة وآمنة.

ويعتبر ذلك من المكملات الأساسية لقوانين وأنظمة حماية حقوق العملاء؛ حيث إن تطوير قدرات وثقافة العملاء المالية تساعد قوانين حماية حقوق العملاء على حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، ومن جانب آخر، إن انخفاض مستوى البنية التحتية من طرق ووسائل اتصالات وانترنت في بعض المدن غير الرئيسية في بعض الدول العربية قد يصعب الوصول إلى جميع قطاعات المجتمع، لذا لا بد من تعزيز البنية التحتية للنظام المالي بشكل عام، خصوصا في ظل تسارع التطورات التقنية التي تجعل من المنتجات المصرفية قديمة وغير مجدية، وعليه يجب أن تواكب المنتجات المالية الإسلامية التطورات الحديثة ومواصلة ابتكار الخدمات والمنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والقادرة على تعزيز مستويات الشمول المالي (بوسف عبيد،2019،ص40).

6. خاتمة: وفي الختام يمكن تلخيص أهم النتائج التي توصل إليها البحث من خلال هذه الدراسة في النقاط الآتية:

- ✓ لقد أظهرت هذه التجربة أن هناك شرائح كبيرة من أفراد المجتمعات الإسلامية تمتنع عن التعامل مع البنوك التقليدية وتبحث عن البديل الإسلامي لتلك البنوك، وفي ظل غياب البنوك الإسلامية فان البديل لها هو النوافذ الإسلامية والتي أثبتت نجاحها في معظم البلدان الإسلامية؛
- ✓ الحاجة لوجود إستراتيجية وطنية لنشر وتعزيز التعليم المالي والوعي المصرفي لدى معظم الاقتصاديات العربية.لأن وعي الأفراد والشركات بالقضايا المالية والمصرفية عنصرا أساسيا من عناصر نجاح الشمول المالي والمصرفي والتثقيف المالي هو من الدعائم الأساسية للشمول المالي، حيثيمثل الاهتمام بجانب الطب والرابط بجانب العرض والمزيد من المنتجات وكذلك حماية المستهلك،من خلال تغيير المعتقدات الخاطئة عن القطاع المالي الرسمي؛
- ✓ إن خدمات تمويل بالنوافذ الإسلامية تقدم مجموعة كبيرة من الحلول المصرفية التي توائم احتياجات كافة المشاريع وبالأخص لمشروعات الأفراد والمؤسسات المتوسطة والصغيرة ، حيث توجد العديد من الفرص الكامنة للتوسع ويحتاج ذلك لتضافر الجهود من قبل الحكومات والبنوك والجهات الفاعلة لتحقيق الشمول المالي؛

- ✓ توفير بنية مالية تحتية قوية، من خلال تعزيز الانتشار الجغرافي للمؤسسات المالية، وتطوير نظم الدفع والتسوية، وتوفير قواعد بيانات شاملة، من خلال تفعيل دور شركات الاستعلام الائتماني، وتوفير بيئة قانونية ملائمة تدعم الشمول المالي والمصرفي والعمل على تشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باستخدام الهاتف المحمول والعمليات المصرفية الإلكترونية؛
- ✓ وجود تطور كبير في الصيرفة الإسلامية منذ اعتمادها الأمر الذي يستدعي إرساء منظومات تعليمية وتوعية شاملة تعمل على تعزيز وتطوير مستويات الوعي لدى كافة شرائح المجتمع، بما يساعد الأفراد والمشروعات الصغيرة ليس فقط على الوصول للتمويل والخدمات المالية؛ بل على اتخاذ القرارات المالية والاستثمارية السليمة في كل ما يتعلق بتعاملاتهم المالية المختلفة.

7. المراجع:

1. اتحاد المصارف العربية. (2015). مجلة اتحاد المصارف العربية ، صفحة 24.
2. أحمد خلف الحسين الدخيل. (2013). النوافذ الإسلامية في الحكومة العراقية. دراسات اقتصادية إسلامية (19).
3. أحمد عبد الجواد. (2015). التمويل الإسلامي أداة الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر. التمويل الإسلامي (07)، ص:31.
4. أحمد فؤاد خليل. (2016). آليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية . مجلة اتحاد المصارف العربية ، صفحة 55.
5. البنك المركزي الجزائري. (2018). الشمول المالي. الجزائر.
6. البنك المركزي المصري. نشرية تعريفية بالشمول المالي.
7. المادة 5-11 من النظام رقم 2020. (بلا تاريخ). النظام رقم 2020 الموافق 15 مارس سنة 2020 ، المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية.
8. تقرير البنك الدولي. (2017). قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي.
9. جريدة الشرق الأوسط . (21 08, 2021). : https://aawsat.com/home/article/176676.
حسين شحاتة. (2000). الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الإسلامية بالبنوك التقليدية . مجلة الاقتصاد الإسلامي .
10. حنان الطيب. (2020). الشمول المالي. صندوق النقد العربي.
11. حنين محمد بدر عجور. (2017). دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء)دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة.
12. رامي يوسف عبيد. (2019). أثر الخدمات المالية الإسلامية على الشمول المالي في الدول العربية. الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد
13. سمير عبد الله. (2016). الشمول المالي في فلسطين. فلسطين : معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني.
14. سمير مصطفى متولي. (1984). فروع المعاملات الإسلامية مالها وما عليها. مجلة البنوك الإسلامية ، صفحة 80.
15. عادل عبد العزيز السن. (2019). دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ص20
16. عبد الحليم غربي. (2015). دور الصيرفة الإسلامية في الشمول المالي والمصرفي - الاقتصاديات العربية نموذجا. مجلة بيت المشورة، ص:123.
17. فهد الشريف. (2003). الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي. أبحاث المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي جامعة أم القرى (صفحة 06). مكة المكرمة : كلية الشريعة والدراسات الاسلامية.
18. مجدي الأمين. (2017). دور التقنية المصرفية في نشر الشمول المالي. تأليف رسالة ماجستير (صفحة ص30). السودان: جامعة السودان.
19. مجلس الخدمات المالية الإسلامية . (2015). المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات (عدا المؤسسات التأمينية) . الصفحات 44-55.
20. مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. (2015). متطلبات تبني إستراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية. فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول الدالي في الدول العربية. صندوق النقد العربي.
21. مصطفى إبراهيم محمد مصطفى. (2006). تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية. تأليف رسالة ماجستير مقدمة إلى الجامعة الأمريكية المفتوحة (صفحة 10). القاهرة : مكتب القاهرة .
22. موقع بنك السلام. (18 08, 2021). تم الاسترداد من https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-10-0.htm.
23. موقع بنك البركة. (21 08, 2021). تم الاسترداد من https://www.albaraka-bank.com.
24. Khreis, N. (2014). , The Islamic Branches for the Traditional Banks: A Shari'a and Economical Views . Zarqa Journal for Research and Studies in Humanities (02), p. 148.
25. Zins, A., & weil, L. (2016). The déterminants of Financial inclusions in Africa. Review Development Finance , pp. 46-47.